

تقييم فعالية التحقيق المحاسبي في تقويم المداخل تحت إطار الرقابة الجبائية

دراسة حالة الجزائر خلال فترة: 2010-2018

Evaluation the effectiveness of the accounting investigation into income, the framework of tax control, the case study of
Algeria during the period (2010-2018)

بن عربية شيراز

مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية
جامعة البليدة 02- الجزائر

ec.benarbia@univ-blida2.dz

تاريخ النشر: 2022/05/10

دوداح رضوان*

جامعة الجزائر 03-الجزائر

doudahredouane@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2022/04/02

تاريخ الاستلام: 2022/03/17

ملخص:

سنحاول من خلال هاته الورقة البحثية إبراز فعالية التحقيق المحاسبي على مداخل الرقابة الجبائية، باعتبار التحقيق المحاسبي أداة من أدوات الرقابة الجبائية للتحقق من مجمل التصريحات الجبائية ومطابقتها مع المعطيات المادية لاكتشاف الأخطاء والتلاعبات سواء عن قصد أو بحسن نية، والتي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة الغش والتهرب الضريبي من خلال دراسة إحصائية للمداخل خلال الفترة 2010-2018 حيث تجلى في نهاية البحث أن العلاقة طردية وذات فعالية في التحصيل حيث كلما زاد التحقيق في التصريحات زادت المداخل المتأتية عنها. الكلمات المفتاحية: التحقيق المحاسبي، الرقابة الجبائية، التصريحات الجبائية، ظاهرة الغش والتهرب الضريبي. تصنيف JEL: H26، M42.

Abstract:

We will try through this research paper to highlight the effectiveness of the accounting investigation on incomes, as an accounting investigation as an integral control tools to verify the total and conformity with material data to detect mistakes and ties, which are intended or in good faith, which exacerbates the phenomenon of fraud and tax evasion Through a statistical study of income during the period 2010-2018, where he was accelerated at the end of the research that the Relationship is prospective and effective in achievement where the greater the investigation into the statements increased income derived from them

Keywords: accounting investigation; tax control; tax declarations; The phenomenon of fraud and tax evasion.

Jel Classification Codes:H26 ، M42.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعتمد الإدارة الجبائية على الرقابة الجبائية للحد أو التقليل من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، التي تتمثل في تحايل المكلف وتلاعبه بالتصريحات كون النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي، يمنح للمكلفين حق التصريح بمدخلاتهم، لهذا تعتبر الرقابة الجبائية على هذه التصريحات لازمة لان اغلبها غير صادقة نتيجة لأخطاء ترتكب بسوء أو بحسن نية بهدف التملص من دفع الضريبة

لذا منح المشرع الجزائري حقوق وصلاحيات تسمح للإدارة الجبائية بتشديد الرقابة الجبائية عن طريق جملة من الأشكال متمثلة في التحقيق المحاسبي، التحقيق المصوب، التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية للتأكد من صحة المعلومات المقدمة من طرف المكلفين باعتبارها وسيلة ردعية لكل تصرف يؤثر سلبا على خزينة الدولة من جهة وتحقيق العدالة الضريبية والمساواة بين المكلفين من جهة أخرى، بحيث كل نظام لا تتوفر فيه رقابة جبائية صحيحة وفعالة ومنظمة يعتبر نظاما ناقصا، في ضوء ما سبق، نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية التحقيق المحاسبي في تقويم المداخل تحت إطار الرقابة الجبائية؟

1.1. فرضية الدراسة:

يؤثر التحقيق المحاسبي على مداخل الرقابة الجبائية، إذ يتناسب تغير مداخل التحقيق المحاسبي طرديا مع مداخل الرقابة الجبائية باعتباره أحد أهم أشكال الرقابة فهو يساهم في دعمها لتحصيل الأموال المتهرب من دفعها من طرف المكلفين بالضريبة.

2.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معالجتها لموضوع التحقيق المحاسبي وأثره على مخرجات الرقابة الجبائية وتوفيرها لمعطيات إحصائية حديثة ترصد من خلالها تأثير التحقيق المحاسبي ودعمه للرقابة الجبائية.

3.1. أهداف البحث:

تتجلى أهداف البحث في الإجابة على إشكالية الدراسة من خلال محاولة معرفة مدى فعالية التحقيق المحاسبي في تقويم المداخل تحت إطار الرقابة الجبائية.

4.1. منهجية الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث يكون الوصف في الجانب النظري أما التطبيقي فيعتمد على تحليل المعطيات والنتائج.

2. ماهية الرقابة الجبائية في الجزائر

تعتبر الرقابة الجبائية أداة قانونية لضمان مصلحة الخزينة العمومية، حدد لها القانون إطارها التشريعي والتنظيمي لاكتشاف النقائص وتصحيح الأخطاء المرتكبة من طرف المكلفين

1.2. تعريف الرقابة الجبائية

للقوقوف على تعريف الرقابة الجبائية من الضروري تحديد مفهوم الرقابة بشكل عام .

عرف "فايول" الرقابة الجبائية على أنها: "التحقق ما إذا كان كل شيء يسير وفق الخطة المرسومة والتعليمات الصادرة أما

موضوعها: هو تبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها. (لكصاسي و بوعزة، صفحة 275)

وتعرف الرقابة الجبائية على أنها السلطة الممنوحة للإدارة الجبائية للتأكد من صحة العمليات والمعلومات المطروحة من طرف الأشخاص المعنويين والطبيعيين المكلفين بالضريبة. (شوقي، صفحة 166)

وتعرف أيضا بأنها: السلطة المخولة للإدارة الجبائية بمراقبة التصريحات والوثائق المستعملة لتحديد كل ضريبة أو رسم أو حق أو إتاوة لاكتشاف النقائص وتصحيح الأخطاء المرتكبة من طرف المكلفين بالضريبة (عوادي وزين، 2011، صفحة 11)

من خلال التعريفين السابقين نستخلص أن الرقابة الجبائية عبارة عن مجموعة من العمليات والإجراءات التي تهدف لمراجعة ومتابعة التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة والتحرك السريع، للقضاء عليها بفعالية تضمن عدم تكرارها مستقبلا للمحافظة على حقوق الخزينة وتحقيق العدالة الضريبية.

2.2. أسباب الرقابة الجبائية:

❖ الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية

تعد الرقابة الجبائية وسيلة هامة لمتابعة التصريحات المحددة من طرف المكلف التي يتم من خلالها ضمان مصداقيتها وصحتها

❖ الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة الغش والتهرب الضريبي

نظرا لأسباب متعددة يلجا بعض المكلفين بالضريبة إلى خفض العبئ الضريبي بشتى الأساليب والطرق الشرعية وغير الشرعية، لذلك فإن مكافحة هذه الممارسات التديسية تعتبر من أولويات الإدارة الجبائية وفق سلطتها وصلاحياتها، عن طريق الرقابة الجبائية التي تعد أداة فعالة للحد من الغش والتهرب الضريبي وضمان تحقيق مصالح الخزينة العمومية. (قلاب، 2011/2010، صفحة 20)

3.2. أهداف الرقابة الجبائية

تسعى الرقابة الجبائية إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكرها فيما يلي:

- ❖ تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة بإخضاع جميع المكلفين لمبدأ المساواة الضريبية؛
- ❖ محاربة انحرافات المكلفين بالضريبة بمختلف أنواعها، وجعلهم يتحلون بمسؤولية الواجب اتجاه المجتمع (سمان و رشام، 2021، صفحة 114)؛
- ❖ التأكد والتحقق من مدى انتظام المؤسسة اتجاه القوانين الجبائية؛
- ❖ مراقبة شروط معالجة المشاكل ذات الطابع الجبائي بالنسبة للإجراءات السارية المفعول؛
- ❖ تقييم مدى قابلية المؤسسة لاستعمال الإمكانيات التي يتيحها المشرع الجبائي؛
- ❖ تقييم الخطر الجبائي الناتج عن التطبيق السيئ للقواعد الجبائية؛
- ❖ تجنب العقوبات والزيادات الناتجة عن عدم التصريح أو التأخر فيه، أو الانتقاص منه؛
- ❖ توضيح أهمية الخطر الجبائي الناتج عن عدم الأمن الجبائي؛
- ❖ إبراز نقاط القوة ونقاط الضعف للمساهمة في وضع القرار (ولهي، 2009، صفحة 5).

تقييم فعالية التحقيق المحاسبي في تقويم المداخل تحت إطار الرقابة الجبائية دراسة حالة الجزائر خلال فترة: 2010-2018

4.2 أشكال الرقابة الجبائية

نظرا لتزايد الكم الهائل للتصريحات الجبائية من قبل المكلفين التي تتطلب رقابة جبائية من طرف الإدارة الجبائية، وجب على الإدارة الجبائية تنوع مخطط عملها وفق الأشكال التالية:

❖ الرقابة الداخلية (داخل المكتب):

تتم هذه الرقابة داخل المكتب من طرف أعوان الإدارة الجبائية، عن طريق التصفح والتأكد من مختلف الوثائق وتأخذ هذه الرقابة شكلين هما:

- الرقابة الشكلية: تعتبر هذه الرقابة مرحلة تمهيدية وأول خطوة تبدأ منذ استلام الإدارة الجبائية للتصريحات المودعة، تعتمد على القراءة السطحية لها وتمثل خصوصا في التحقق الشكلي من المعلومات التي يجب أن يتضمنها التصريح (بوظيفة، 2021، صفحة 55)

- الرقابة على الوثائق: تعتبر هذه الرقابة عكس الرقابة الشكلية بحيث تتمثل في تلك الرقابة التي تمارس على مستوى المكاتب، وتتكون من تحليل نقدي للتصريحات التي أدلى بها دافع الضرائب، وكذلك المعلومات التي تجمعها الإدارة الجبائية من المتعاملين مع المكلف في إطار الإجراءات القانونية، ومنه هي فحص التصريحات الجبائية المكتتبه ومدى تجانسها مع المداخل المصرح بها، بالإضافة إلى الوثائق والمعلومات التي بحوزة المصلحة كما يحق للإدارة طلب توضيحات من المكلف في حالة ما إذا وجدت غموض أو نقص (ناصر، 2004، صفحة 45.46)

❖ الرقابة الخارجية (في عين المكان):

تعد الرقابة الخارجية أو في عين المكان تدخلا مباشرا للمكان الذي يزاول فيه المكلف نشاطه، للتأكد من صحة ما صرح به المكلف من مداخل عن طريق الفحص الميداني للوثائق المحاسبية والدفاتر، لاكتشاف ما إذا قام المكلف بإخفاء المكلف جزء من المداخل، وقسم المشرع الجبائي الجزائري الرقابة الجبائية إلى ثلاثة تحقيقات نذكرها فيما يلي:

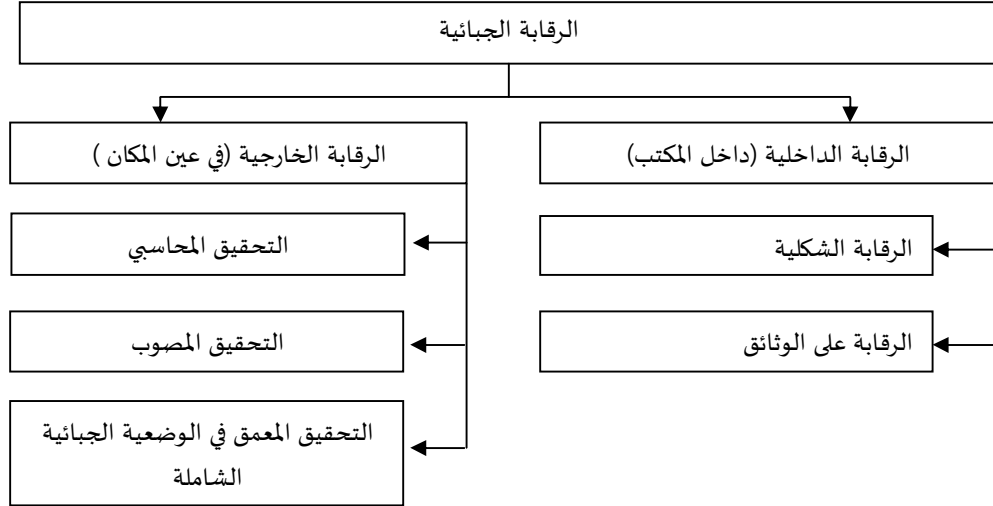
- التحقيق المحاسبي: يعد التحقيق المحاسبي اهم وسيلة للرقابة الجبائية، من خلال تفحص الدفاتر وجميع الوثائق المحاسبية للمكلف الخاضع للتحقيق وهذا بعد التأكد من صدق التصريحات المقدمة، وقد عرفها المشرع الجبائي في نص المادة 20 الفقرة 01 من قانون الإجراءات الجبائية: يعني التحقيق في المحاسبة مجموعة العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة، وفحص محاسبته مهما كانت طريقة حفظها والتأكد من تطابقها مع المعطيات المادية حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها

- التحقيق المصوب: وفق المادة 20 مكرر فقرة 3 من قانون الإجراءات الجبائية يتمثل الهدف من التحقيق المصوب فحص الوثائق العادية والتوضيحية والوثائق المحاسبية كالفواتير والعقود ووصول الطلبات أو التسليم ولا يمكن أن ينتج عن هذا التدقيق بأي حال فحص معمق ونقدي لمجمل محاسبة المكلف وعند الشروع في إجراء التحقيق المصوب يجب إعلام المكلف بالضريبة مسبقا.

- التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الشاملة: يتم القيام بهذه المهمة للأشخاص الطبيعيين فقط والذين يظهر من خلال معيشتهم بأنهم يملكون عقارات ومداخل تفوق الأسس المصرح بها سابقا، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا ويقوم بالتحقيق مفتش الضرائب بعد إعلام الشخص مسبقا من خلال إرسال إشعار مرفوق بميثاق الحقوق ولديه مهلة خمسة عشرة يوم مسبقا مع إمكانية اصطحابه بمستشار يختاره هو، ولا يتعدى التحقيق بعين

المكان أكثر من سنة واحدة، كما تمنح له الإدارة مهلة إضافية حددت بثلاثين يوما للإجابة على المعلومات لدى السلطات الأجنبية، زيادة على هذا تمديد المدة إلى سنتين في حالة اكتشاف نشاط خفي وبعد تحديد الأسس الضريبية الجديدة ينبغي أن يقوم المحقق بتبليغ الشخص بالإشعار إعادة التقييم بكل ما يحمل من تفاصيل مع إعطائه مهلة أربعين يوما لتبليغ ملاحظاته وفي حالة عدم الإجابة يعتبر التقييم بمثابة قبول ضمني. (شريف، 2015، صفحة 136)

الشكل 1: أشكال الرقابة الجبائية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الفقرات السابقة.

3. الإطار العام للتحقيق المحاسبي في الجزائر

1.3. تعريف التحقيق المحاسبي:

التحقيق المحاسبي هي مجموع العمليات التي تهدف إلى رقابة التصريحات الجبائية المكتتبة من طرف المكلف بالضريبة، للتأكد من أن نتائج الحسابات مترجمة وفق القواعد المحاسبية والجبائية (finance، 2001، صفحة 13)

2.3. خصائص التحقيق المحاسبي:

ويمكن إبراز أهم خصائص التحقيق المحاسبي من خلال النقاط التالية:

- ❖ مبرمج أي يتم تطبيقه وفق برنامج محدد مسبقا ويكون غير فجائي بالنسبة للمكلف نظرا لإلزامية إعلامه بخضوعه للتحقيق المحاسبي قبل مباشرة تنفيذه من طرف المحقق؛
- ❖ يتم تطبيق هذا الشكل الرقابي خارج مكاتب الإدارة الجبائية أي في مقر المؤسسة الخاضعة للتحقيق المحاسبي، ماعدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة يوجهه كتابيا وتقبله المصلحة أو في حالة قوة فاهرة تم إقرارها قانونا؛
- ❖ يهدف بصورة أساسية إلى فحص الدفاتر المحاسبية للمكلف بالضريبة ويمتاز بالدقة والعمق، حيث يشمل كل أنواع الضرائب التي يخضع لها المكلف للسنوات الأربع الأخيرة للنشاط؛
- ❖ يتم إجراء التحقيق المحاسبي من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين يمتلكون رتبة مفتش على الأقل والذين يتميزون بإتقان التقنيات المحاسبية والكفاءة العالية والخبرة الكافية؛
- ❖ تختص فرق التحقيق التابعة للمدرية الفرعية للرقابة الجبائية بتنفيذ هذا الشكل الرقابي على المستوى الولائي، أما على المستوى الجهوي فتتولى مصلحة الأبحاث والمرجعات الجهوية مهمة تنفيذه.

ويمكن أيضا إبراز مميزات التحقيق المحاسبي بمقارنته مع بقية أشكال التحقيق الجبائي، حيث يعتبر هذا الأخير تحقيقا شاملا لكل أنواع الضرائب التي يخضع لها المكلف للأربع سنوات الأخيرة غير متقدمة على خلاف التحقيق المصوب في المحاسبة

تقييم فعالية التحقيق المحاسبي في تقويم المداخل تحت إطار الرقابة الجبائية دراسة حالة الجزائر خلال فترة: 2010-2018

الذي يعتبر شكل رقابي موجه أقل شمولية وأكثر سرعة من التحقيق في المحاسبة، ويتضمن التحقيق المصوب في المحاسبة فحص وتدقيق الوثائق الثبوتية والمحاسبية لبعض أنواع الضرائب التي يخضع لها المكلف، ولمجمل أو لجزء من فترة غير متقدمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة 3، كما يعتبر التحقيق المحاسبي أكثر عمق واتساع من التحقيق في مجمل الوضعية الشاملة للمكلف كون هذا الأخير يطبق فقط على الأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي دون سواها. حيث يهدف التحقيق في مجمل الوضعية الشاملة للمكلف إلى مراقبة الانسجام الحاصل بين مداخل المكلف المصرح بها من جهة وحالة المكلف المالية والعناصر المكونة لنمط معيشتة ومعيشة أعضاء مقره الجبائي من جهة أخرى (لواج، 2015، صفحة 43.44).

3.3. شروط التحقيق المحاسبي

حسب نص الفقرة الأولى من المادة 22 فإن التحقيق في المحاسبة يجب أن يتم بعين المكان أي في محل المكلف بالضريبة غير أن هناك استثناء أوردته المادة وهو حالة تقديم المكلف لطلب مكتوب ومقبول من طرف الإدارة الجبائية، أو في حالة قوة قاهرة، يمكن للمحققين اخذ الوثائق المحاسبية لفحصها في مكاتبتهم بشرط أن يسلم للمكلف بالضريبة في هذه الحالة وثيقة تثبت فيها طبيعة الوثائق المحاسبية .

❖ تنص الفقرة الثانية من نفس المادة أعلاه على أنه: لا يمكن إجراء التحقيق في المحاسبة إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين يحوزون على رتبة مراقب فما فوق، وفي حالة استبدال المحققين، يجب إعلام (المكلف بالضريبة بذلك).

❖ يمارس التحقيق مهما كانت الوسيلة أو السند المستعمل لحفظ الحقوق، فإذا كانت المحاسبة ممسوكة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، يمكن أن تشمل المراقبة مجمل المعلومات والمعطيات والمعالجات التي (تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تكوين النتائج المحاسبية أو الجبائية (مهبوي، 2015، صفحة 04)

4. فعالية التحقيق المحاسبي على تقويم مداخل الرقابة الجبائية

1.1. تحليل مداخل مختلف أشكال الرقابة الجبائية خلال الفترة 2010-2018

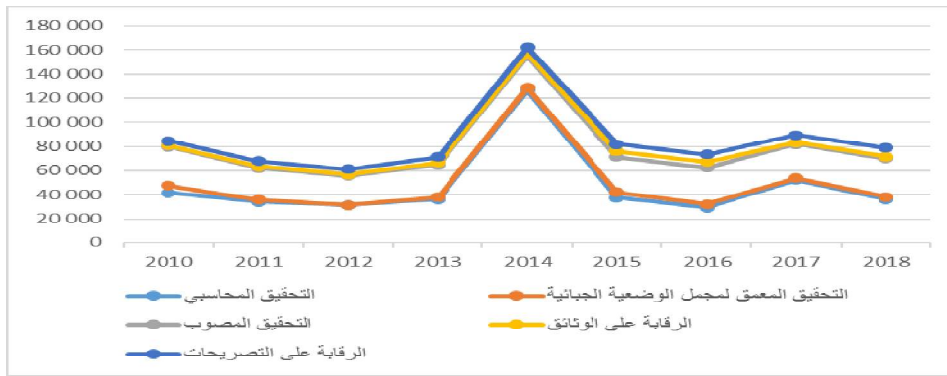
جدول 1: مقارنة مداخل مختلف أشكال الرقابة الجبائية خلال الفترة 2010-2018

مجموع المبالغ المحصلة	الرقابة على التصريحات	الرقابة على الوثائق	التحقيق المصوب	التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية	التحقيق المحاسبي	المداخل (الوحدة مليون دج) السنوات
84.742	3.859	32.293	1.189	5.896	41.503	2010
67.799	4.354	26.224	1.434	1.633	34.153	2011
61.008	4.186	24.161	1.201	99	31.359	2012
71.326	4.656	26.953	1.954	1.507	36.255	2013
162.025	5.109	26.197	2.171	2.141	126.407	2014
81.730	5.779	29.547	4.496	4.295	37.613	2015
73.505	6.301	30.155	4.810	2.816	29.423	2016
89.511	6.274	28.191	1.304	1.440	52.302	2017
78.675	7.054	31.753	1.542	2.175	36.151	2018

المصدر: إعداد الباحثين من خلال البيانات الإحصائية لمديرية العامة للضرائب.

من الجدول رقم 1 نلاحظ أن مخرجات التحقيق المحاسبي تمثل أكبر قيمة مقارنة بمختلف مخرجات الرقابة الجبائية حيث أن قيمة مخرجات التحقيق المحاسبي في سنة 2010 حيث أن قيمتها تساوي 41.503 مليون دج مقابل قيمة 5.896 مليون دج تمثل مخرجات التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية في حين كانت قيمة مخرجات التحقيق المصوب فكانت بقيمة 1.189 مليون دج ويقابلها مبلغ 32.293 مليون دج محصل عن طريق الرقابة على الوثائق، في حين حصيلة الرقابة على التصريحات قدرت بقيمة 3.859 مليون دج، بمقارنة هذه مخرجات نجد أن التحقيق المحاسبي مخرجاته أكبر من مخرجات مختلف أشكال الرقابة الجبائية الأخرى، وهذا خلال كل السنوات خاصة في سنة 2014 ارتفعت قيمة مخرجات التحقيق المحاسبي بنسبة كبيرة مقارنة بمختلف أشكال الرقابة الأخرى، وبملاحظة جميع السنوات نرى أن مخرجات التحقيق المحاسبي هي الأعلى مقارنة بمختلف أشكال الرقابة الجبائية.

الشكل 2: مداخيل الرقابة الجبائية في الجزائر للفترة 2010-2018



المصدر: إعداد الباحثين بناء على الجدول 01.

يمثل الشكل أعلاه تطور المداخيل السنوية لمختلف أشكال الرقابة الجبائية والمتمثلة بالتحقيق المحاسبي، التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية، التحقيق المصوب في المحاسبة، الرقابة على الوثائق، الرقابة على التصريحات للفترة 2010-2018، وتشير هذه الإحصائيات إلا أن تطور المداخيل المتعلقة بمختلف أشكال الرقابة الجبائية كانت في انخفاض من 2010 إلى 2013 ثم أخذت في الارتفاع إلى غاية سنة 2014 كان ارتفاعها بشكل كبير، ثم انخفضت بشكل كبير سنة 2015 ثم أصبحت في تذبذب من سنة لأخرى إلى غاية 2018.

2.4. تحليل علاقة عدد الملفات المراقب فيها مع مداخيل التحقيق المحاسبي

جدول 2: علاقة عدد الملفات المحقق فيها مع مداخيل التحقيق المحاسبي خلال الفترة 2010-2018

المداخيل والسنوات	عدد الملفات المحقق فيها	مجموع المبالغ المحصلة (الوحدة مليون دينار)
2010	1 989	41.503
2011	1 444	34.153
2012	1 682	31.359
2013	1 809	36.255
2014	2 357	126.407
2015	2 358	37.613
2016	2 042	29.423
2017	1 968	52.302
2018	2 089	36.151

المصدر: إعداد الباحثين من خلال البيانات الإحصائية لمديرية العامة للضرائب.

تقييم فعالية التحقيق المحاسبي في تقويم المداخل تحت إطار الرقابة الجبائية دراسة حالة الجزائر خلال فترة: 2010-2018

من الجدول رقم 2 نلاحظ أن عدد الملفات المحقق فيها تناقصت من سنة 2010 إلى سنة 2011 ثم أخذت تتزايد لغاية 2015 ثم انخفضت في 2016 و2017، ثم ازدادت أي أن هناك تذبذب في عدد الملفات عبر السنوات، بينما كانت مخرجات التحقيق المحاسبي تتماشى مع انخفاض عدد الملفات المحقق فيها حيث أنه في سنة 2010 كانت مخرجات التحقيق 41.503 مليون دج مقابل 1989 ملف محقق فيه، وكانت علاقتها طردية مع عدد الملفات لغاية 2014، ثم عادت للتذبذب في السنوات 2015، 2016، 2017 و2018 حيث أنها لم تتماشى مع عدد الملفات المحقق فيها.

3.4. تأثير مداخل التحقيق المحاسبي على مداخل الرقابة الجبائية

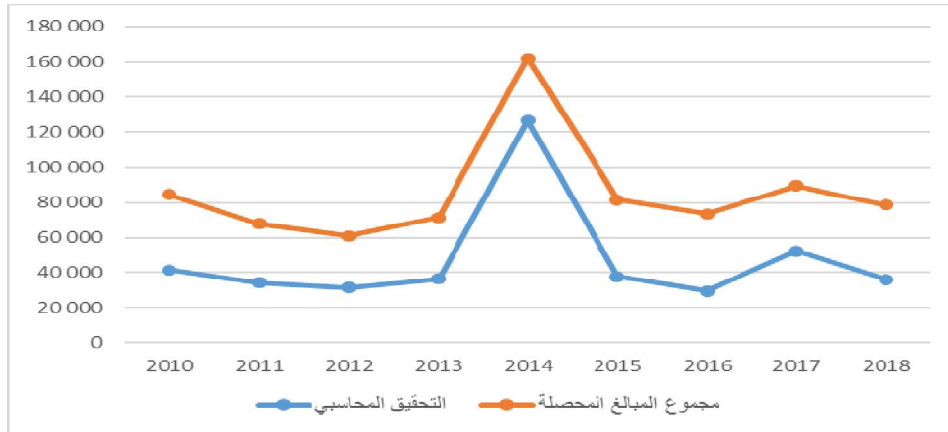
الجدول التالي يبين تأثير مخرجات التحقيق المحاسبي على مخرجات الرقابة الجبائية

جدول 3: تأثير مخرجات التحقيق المحاسبي على مخرجات الرقابة الجبائية

المداخيل والسنوات	مداخل التحقيق المحاسبي	مداخل الرقابة الجبائية (الوحدة مليون دينار)
2010	41.503	84.742
2011	34.153	67.799
2012	31.359	61.008
2013	36.255	71.326
2014	126.407	162.025
2015	37.613	81.730
2016	29.423	73.505
2017	52.302	89.511
2018	36.151	78.675

المصدر: إعداد الباحثان من خلال البيانات الإحصائية لمديرية العامة للضرائب.

الشكل 3: علاقة مداخل التحقيق المحاسبي بمداخل الرقابة الجبائية للفترة 2010-2018.



المصدر: إعداد الباحثين بناء على الجدول رقم (03)

يمثل الشكل أعلاه تطور المداخل السنوية للتحقيق المحاسبي، بالإضافة إلى مجموع مداخل الرقابة الجبائية للفترة 2010-2018، وتشير هذه الإحصائيات إلى أن تطور التحقيق المحاسبي بالزيادة ينتج عنه تطور مداخل الرقابة الجبائية بالزيادة كذلك إذ أن القيمة التي تساهم بها الحصيلة للجباية العادية تعد مرتفعة بالنسبة لمجموع المداخل مختلف أشكال الرقابة الجبائية.

إذ نلاحظ من الجدول رقم 3 أن الحصيلة المتعلقة بالتحقيق المحاسبي لسنة 2010 تمثل تقريبا نصف مخرجات الرقابة الجبائية، حيث أن قيمتها تساوي 41.503 مليون دج، أي ما يقارب نسبة 48.98% من مخرجات الرقابة الجبائية

الذي كانت قيمته تساوي: مليون دج 84.742، انخفضت الحصيلة المتعلقة بالتحقيق المحاسبي في سنة 2011 بقيمة 7.350 مليون دج مقارنة بسنة 2010 أي ما يقارب نسبة 17.70 %، وكذلك انخفضت في 2012، ثم ارتفعت بشكل طفيف في 2013 لتزداد وتصل الحصيلة إلى: 126.407 مليون دج في سنة 2014 مقابل 162.025 مليون دج من مخرجات الرقابة الجبائية أي بنسبة 78.02 %، ثم أخذت الحصيلة في التذبذب لتصبح قيمتها في سنة 2018: 36.151 مليون دج مقابل 78.675 مليون دج من مداخل الرقابة الجبائية أي بنسبة 45.95 %، ومنه التحقيق المحاسبي ساهم بنسبة معتبرة من مخرجات الرقابة الجبائية أقل نسبة كانت في 2016 بـ 40.03 %، ونستنتج أن التحقيق المحاسبي يساهم في دعم الرقابة الجبائية لكشف المبالغ المخفية لتحصيلها لخزينة الدولة.

5. خاتمة:

خلصت دراستنا إلى إبراز مدى فعالية التحقيق المحاسبي كوسيلة للرقابة الجبائية، وباعتبار التحقيق المحاسبي الأكثر فعالية في الحد من الآثار المالية التي يخلقها الغش والتهرب الضريبي المتمثلة في حرمان الخزينة من الموارد المالية، يتم هذا الأخير من خلال اتخاذ إجراءات معينة يتم فيها تحديد المكلفين الخاضعين للتحقيق المحاسبي، والتي عن طريقها يتم الكشف عن كل التجاوزات والعمليات التدليسية التي على أساسها يتم إعادة تقويم مبالغ الضريبة وتبليغ المكلف بالنتائج.

1.5. النتائج:

كما توصلنا من خلال هاته الورقة البحثية إلى جملة من النتائج والتوصيات نذكرها فيما يلي:

- ✓ تلجأ الإدارة الضريبية لاسترجاع حقوق الخزينة واسترداد القيم المستحقة إلى التحقيق المحاسبي وذلك باكتشاف الأخطاء والتلاعبات والمخالفات المسجلة، تقويمها من اجل مكافحة ضعف الحصيلة الضريبية؛
- ✓ يتم من خلال التحقيق المحاسبي دراسة كل الضرائب التي على عاتق المكلف مما يتيح احتمالية كبيرة في إيجاد الغش والتهرب الضريبي؛
- ✓ هناك علاقة طردية بين التحقيق المحاسبي والرقابة الجبائية، بحيث كلما زاد التحقيق المحاسبي ارتفعت المبالغ المحصلة من الرقابة الجبائية؛
- ✓ رغم كل الجهود المبذولة من طرف الإدارة الضريبية عن طريق التحقيق المحاسبي إلا انه لا يزال غير قادر على القضاء على ظاهرة الغش والتهرب الضريبي.

2.5. التوصيات:

- ✓ زيادة عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المحاسبي والحرص على أن يكون المراقبين ذوي خبرة وكفاءة لاكتشاف الغش والتهرب الضريبي؛
- ✓ ضرورة إشراك المكلف بجميع مراحل التحقيق المحاسبي، خاصة أثناء إعادة حساب رقم الأعمال لتفادي الأخطاء دون اللجوء للمنازعات الإدارية والقضائية؛
- ✓ محاولة تخفيض معدل الضغط الضريبي ومحاولة إرساء قواعد العدالة الضريبية؛
- ✓ على المشرع الجبائي الجزائري إدخال المزيد من الإصلاحات على النظام الضريبي لجعله أكثر استقرارا ووضوحا.

تقييم فعالية التحقيق المحاسبي في تقويم المداخل تحت إطار الرقابة الجبائية دراسة حالة الجزائر خلال فترة: 2010-2018

6. قائمة المراجع:

- ¹ شريف إسماعيل، أساسيات حول النظام الجبائي الجزائري بين المفهوم القانوني والتطبيقي، (الجزائر: دار طليطلة، سنة 2015)، ص: 136.
- ² ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، الطبعة الأولى، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، سنة 2004)، ص: 45، 46.
- ³ عوادي مصطفى، زين يونس، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي الجزائري، (الوادي: مطبعة سخري، سنة 2011)، الطبعة الثانية.
- ¹ بوابطة أميرة، دور الرقابة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي والحد منها- دراسة حالة تحقيق في ملف جبائي لمديرية الضرائب لولاية تيسمسيلت للفترة 2011-2014- مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد: 01، 2021 ص 55.
- ² لكصاسي ابراهيم، بوغزة عبد القادر، فعالية التحقيق المحاسبي في الكشف عن مظاهر التهرب الجبائي- حالة مديرية الضرائب لولاية أدرار خلال الفترة: 2005-2015، التكامل الاقتصادي، مجلد 04، العدد: 02، ص: 275.
- ³ سمان علي، رشام كهينة، الرقابة الجبائية كآلية لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية-دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة- ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، مجلد: 06، العدد: 02، 2021، الجزائر، ص 114.
- ⁴ عبد الرحيم لواج، تقييم فعالية التحقيق المحاسبي في تقويم تصريحات المكلفين بالضريبة-دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل- ، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 02، جوان 2015، ص 43، 44.
- ¹ ميهوبي مراد، إجراءات التحقيق المحاسبي وضمانات حقوق المكلف بالضريبة في التشريع الجزائري، ملتقى وطني بعنوان الرقابة الجبائية في الجزائر، أكتوبر 2015، قالمة، البلد، ص: 04.
- ¹ لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية أم البواقي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/2011.
- ² جمعة شرقي، مسار التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية، أطروحة دكتوراه، جامعة أم البواقي، ص 166.